الضبط الاستنادي في ضوء الإنتاج الفكري العربي
مراجعة علمية

أمجد إبراهيم حجازي
المكتبة المركزية ببنها - فرع جامعة الزقازيق
Amgad-hegazy@hotmail. com

تمهيدًا:

تمثل المعلومات قوة وقيمة اقتصادية كبرى، وهي محور التطور ومكمن التقدم ومبعث النفوذ والتحكم. ولقد تضخمت المعلومات وكثرت حتى أصبحت سمة العصر، وليس أدل على ذلك من إطلاق مسماها على عصرنا الذي نعيشه؛ حيث أصبح عصر تفجر المعلومات نظرًا لكثرتها الناجمة عن كثرة البحث.

وتعد الفهارس مفاتيح الوصول إلى الإنتاج الفكري الضخم والناتج عن تفجر المعلومات. وتقف المداخل على رأس بيانات الوصف الببليوجرافي لبيانات الفهرسة. وقد يصعب أو يستحيل استرجاع أي وعاء من هذه الأوعية الضخمة من الإنتاج الفكري مالم يتم تحديد المداخل بدقة سواء كان رئيسًا أو إضافيًا.

ومن هنا برزت الحاجة إلى أهمية الضبط الاستنادي للمداخل، سواء كانت أسماء أشخاص أو هيئات أو مؤتمرات أو أسماء جغرافية أو عناوين سلاسل.

ولقد قدم لنا الأستاذ الدكتور محمد فتحي عبد الهادي استعراضًا لأهم الإنتاج الفكري الأجنبي والعربي في موضوع الضبط الاستنادي وانحصر الإنتاج العربي وقتها في ثلاثة أعمال[١]. والفترة منذ صدور هذا الاستعراض (١٩٨٥) وحتى الآن فترة كبيرة وكافية لإعادة القيام بنفس العمل من أجل حصر جديد واستعراض أحدث.

الضبط الاستنادي في ضوء الإنتاج الفكري العربي:

عند استعراض الإنتاج الفكري الأجنبي في مجال الضبط الاستنادي فإننا سنجد أن هذا الإنتاج في معظمه عبارة عن مقالات في الدوريات المتخصصة وعدد قليل من الكتب بدأ نشرها منذ أوائل القرن العشرين[٢].

أما في الوطن العربي فقد وجدت إرهاصات قليلة بدأت في ١٩٧٣ وكانت دراسة موجزة عن فهرسة تحقيق الأسماء العربية[٣].

ثم تلاها في عام ١٩٧٧ تقرير عن الخطوات التي تمت في إعداد القائمة الموحدة لمداخل أسماء المؤلفين العرب[٤] وقدم هذا التقرير إلى المؤتمر الثاني للإعداد الببليواجرفي للكتاب العربي.

أما الدراسة الثالثة (١٩٨١)[٥] فيعتبرها الباحث البداية الحقيقية للإنتاج الفكري العربي في مجال الضبط الاستنادي حيث عالجت المقالة أهمية الضبط الاستنادي ودوره في توحيد وتثبيت مداخل الأسماء والموضوعات والسلاسل والتي تثير الكثير من المشكلات في بناء الفهارس ومراصد المعلومات الببليوجرفية، ومن ثم التحكم في عمليات الاسترجاع التقليدية أو الآلية.

ومن خلال هذا الهدف قام الأستاذ علي السليمان الصوينع بعرض لأهمية ممارسة أساليب التقنيات الحديثة للفهرسة والتكشيف، وكذلك أهمية اقتناء الأدوات الفنية المساعدة والتي تبرز من بينها ملفات الاستناد وما تقوم به من دور مهم جداً في إخراج فهارس ومراصد معلومات ببليوجرافية على مستوى عال.

وفي ضوء هذا العرض قدم لنا المؤلف تعريفًا للملف الاستنادي وتوضيحًا لأهميته ودوره في بناء الفهارس، ثم تناول بشكل عرضي قوائم الضبط الاستنادي العربية. كما تحدث أيضًا عن مكونات بطاقة الضبط الاستنادي وعرض لبعض نماذجها. كذلك تناولت المقالة عملية الاستناد المحسب وأهميته، كما عرض الاستناد في مراصد المعلومات الببليوجرافية والاسترجاع في مراصد المعلومات المحسبة.

كذلك تناول المقال لأسباب التغيرات التي تطرأ على المداخل، وكذلك أوضح لنا المؤلف كيفية القيام بعملية الصيانة لملف الاستناد سواء كان على وسائط تقليدية مثل البطاقات أو في شكل مطبوع أو محملاً على أشرطة ممغنطة.

وفي عام ١٩٨٢ جاءت دراسة فوزي الخطيب[٦] والتي بدأت بعرض لأهمية المداخل بأسماء الأشخاص وأوضح أن ٧٣٪ من الأعمال في فهارس المكتبات الجامعية تدخل بأسماء الأشخاص العربية، ومن هنا برزت أهمية تحديد الشكل الذي يجب أن يعتمد كمدخل لاسم الشخص. ثم تطرق للحديث عن عناصر المشكلة وأسبابها والتي تمثلت في عدم فهم طبيعة الاسم العربي والاعتماد على الفهرس الموحد الوطني في اختيار الأسماء وسلبيات عدم التنسيق بين المكتبات وعدم وجود دراسة علمية ميدانية لحل هذه المشكلة والفصل التعسفي بين أشكال الأسماء القديمة والحديثة.

ثم استعرض قضية التفريق التعسفي بين الأسماء ما قبل سنة ١٨٠٠ وما بعد سنة ١٨٠٠، والتي تنص على الدخول بعنصر الشهرة للأسماء قبل ١٨٠٠ وبالعنصر الأول للاسم بعد ١٨٠٠، ثم قام بتحليل الاسم العربي لتوضيح طبيعته وصعوبة تطبيق هذه القاعدة عليه. وبعد ذلك عرض لمجموعة من القواعد العامة لاختيار المداخل ومنها الدخول بالجزء الأكثر شهرة بغض النظر عن قدمه وحداثته، واستعرض مجموعة من القواعد الأخرى والتي وصلت إلى ثلاثة عشر قاعدة، ثم حاول وضع أسس لترتيب بقية أجزاء الاسم بعد رأس المدخل. كذلك وضع مجموعة من الإضافات لتميز اسم المؤلف وشخصيته، منها عمله وصفته وتواريخ الميلاد والوفاة بالتقويمين الهجري والميلادي، ووضح كذلك أهمية الإحالات في تثبيت شكل عن الآخر والإحالة إليه من كافة الأشكال الأخرى.

والمقالة في مجملها حاولت تقديم حل للمشكلة إلا أنه يعاب عليها كثرة وتعدد القواعد والتي قد تؤدي إلى الخطأ والالتباس، كما أن بعضها نسبي يعتمد على تقدير المفهرس.

ثم قدم لنا الأستاذ الدكتور/ شعبان خليفة مقالته عن المداخل ومشكلاتها في فهرسة الكتاب العربي[٧] بدأها بتمهيد عن أهمية المدخل في الفهرسة والاسترجاع، سواء كان رئيسا أو إضافيا، مؤلفا أو عنوانا أو رأس موضوع مع إفراد أهمية خاصة لمدخل المؤلف باعتباره مشكلة عامة.

ومن هذا المنطلق قدم لنا في مقالته هذه والتي نشرت في سنة ١٩٨٥ استعراض لمداخل المؤلف الشخصي، وعملية القلب وفلسفتها غربيًا، وسرعة نقل قواعد الفهرسة دون مراعاة لطبيعة الاسم العربي؛ وتناول في هذا الصدد انقسام المكتبات العربية إلى أربعة اتجاهات، كان الأول منها هو الدخول بالصيغة الطبيعية كما ترد على صفحة العنوان مع إعداد الإحالات اللازمة، وكان الاتجاه الثاني هو قلب الاسم بحيث يبدأ بالمقطع الأخير، ثم ظهر الاتجاه الثالث نتيجة لفساد الاتجاهين السابقين، وهو تقسيم الأسماء العربية تقسيمًا تعسفيًا إلى قسمين بحيث يتم الدخول بالصيغة الأشهر من الاسم للأسماء قبل سنة ١٨٠٠م، والدخول بالصيغة الطبيعية للاسم بعد عام ١٨٠٠م، وكان الاتجاه الرابع هو إلغاء مشكلة المداخل باعتبار العنوان هو المدخل الرئيس للعمل.

ولتقديم حله للمشكلة قام أولاً بتحليل الاسم العربي إلى بسيط ومركب، ثم وضع ملامح فارقة بين الاسم العربي القديم والحديث منها قصر الاسم الحديث وخلوه من كلمة ابن والكنية والنسبة، ثم كان اقتراحه لحل المشكلة والذي تمثل في الاعتراف بتقسيم الأسماء العربية إلى قديم وحديث وجعل الحد الفاصل بينهما هو سنة ١٩٠٠م بدلاً من سنة ١٨٠٠م، وإدخال الأسماء العربية القديمة حتى القرن التاسع عشر بالجزء الأشهر من الاسم أيًا كان ترتيبه على أن يتبع بالاسم الكامل حتى لو تكرر فيه هذا الجزء، واستخدام الشارحة (:) للفصل بين عنصر الشهرة والاسم الكامل في الأسماء القديمة بدلاً من الفاصلة التي توحي بالقلب، كذلك إدخال الأسماء الحديثة بعد سنة ١٩٠٠م بالصيغة الطبيعية للاسم مع ضرورة إعداد الإحالات اللازمة، ثم اقترح في النهاية تولى هيئة عربية لمهمة وضع قائمة استناد تضم الأسماء العربية قديمًا وحديثًا لكي تستخدم في المكتبات العربية من أجل تحديد المدخل السليم للاسم العربي.

وفي عام ١٩٨٥م أيضًا أصدرت مجلة المعلومات العربية ملفًا خاصًا عن الضبط الاستنادي تضمن ثلاث مقالات كانت الأولى فيها بعنوان مداخل الأسماء العربية في قواعد الفهرسة العربية والعالمية[٨] والتي استهلها المؤلف بمقدمة تناول فيها تاريخ الفهرس وعوامل ظهوره وقضية ترتيب العناصر في الفهرس وحتمية وجود قواعد تحدد حجم التفصيل في المدخل والرءوس وصياغتها وترتيب عناصر الوصف ثم استعرض أشهر قواعد الفهرسة بدءًا من قواعد بانيتزي ثم جيويت يليها كتر ثم القواعد الأنجلو أمريكية.

وفي هذه المقدمة استعرض محمود أتيم، في شكل متوازن وعام الفهرس وعناصره وصولاً للمدخل بأسماء الأشخاص، وأيضًا لقواعد الفهرسة بشكل عام وصولاً لتلك التي تتناول مداخل أسماء الأشخاص. ثم تناول بعد هذه المقدمة نقطة الالتقاء بين الاسم العربي وقواعد صياغته وموقع الاسم العربي من قواعد الفهرسة العالمية والتي ذكر فيها تحت مسميات مختلفة، وقسمها المؤلف إلى مجموعات اقترحت الأولى منها استخدام الببليوجرافيات والموسوعات في اختيار كلمة المدخل وقام بنقد هذا الاتجاه، ثم عرض للاتجاه الثاني والذي تمثل في استخدام العنصر أو الجزء الأول من الاسم ككلمة مدخل

ونقده أيضًا، ثم عرض للاتجاه الثالث، والذي اعتبر الاسم الشخصى كلمة مدخل وعرض للقواعد التي تضمنت ذلك، ثم تطرق للمجموعة الرابعة والتي تقترح استخدام الجزء الأشهر من الاسم لكي يكون كلمة مدخل، وأخيراً قام بعرض المجموعة الخامسة والتي رأت اعتبار الاسم الشخصي أو الجزء الأشهر من الاسم كلمة مدخل ولا تفصل بين أيٍّ من الاتجاهين.

كذلك استعرض المقال مداخل الأسماء العربية في قواعد الفهرسة العربية وأوضح فيها تأثر القواعد العربية، مثل قواعد دار الكتب المصرية وقواعد الفهرسة الوصفية لمحمود الشنيطي ومحمد المهدى، بالقواعد العالمية. ثم قام المؤلف بعرض وجهة نظره في تلك القواعد والتي اعتبرها المحاولة الرئيسة في صياغة الاسم العربي، وكذلك استعرض للجهد الرئيس الآخر والمتمثل في تعريب قواعد الفهرسة الأنجلو أمريكية في طبعتها الثانية.

أما المقالة الثالثة في الملف فكانت للأستاذ عبد العزيز عبيد[٩]، حيث قدم لها بأهمية الفهرس وأهمية التحقيق الاستنادي (الضبط الاستنادي)، ثم استعرض وجهتي النظر في عملية الضبط الاستنادي للأسماء العربية وهما القلب أو الاستخدام كما يرد الاسم في صفحة العنوان مع إعداد الإحالات اللازمة لذلك في كلتا الحالتين لتثبيت شكل واحد والإحالة من كافة الأشكال الأخرى إليه. ثم استعرض المؤلف ظهور قواعد البيانات الببليوجرافية المحسبة واعتقاد البعض بتضائل أهمية الضبط الاستنادي، وخلص إلى أن البحث الببليوجرافي في النظم المحسبة من شأنه أن يوسع دائرة الضبط الاستنادي إلى أبعد من الأسماء للمؤلفين والعناوين والموضوعات ليشمل أسماء البلدان واللغات والناشرين والتواريخ والملتقيات. كذلك استعرضت المقالة تبادل المعلومات والتعاون بين المكتبات وصورها وضرورة وجود قواعد مشتركة للضبط الاستنادي. واستعرضت المقالة أيضًا، التي كانت تحمل عنوان «التحقيق الاستنادي: أسسه ومنزلته من النظم المحسنة» بداية الضبط الاستنادي المحسب ومحتواه والتي خلص فيها إلى إمكانية إعداد ملفات ضبط استنادي لعناصر الاسترجاع، ومنها أسماء المؤلفين والهيئات وعناوين سلاسل الكتب وعناوين الدوريات والموضوعات وأماكن النشر وأسماء المؤلفين، والتواريخ والأرقام الموحدة للدوريات والكتب. واستعرض المؤلف طرق إعداد ملف أو بطاقة الضبط الاستنادي للأعلام والهيئات والعناوين والموضوعات ثم عرض لطرق استخدام ملف الضبط الاستنادى المحسب.

وختم الأستاذ عبد العزيز عبيد مقالته بملاحظات خلص فيها إلى أهمية الفهرس المحسب عن التقليدي ومزايا التحقيق الاستنادي الآلي وأهميته. واقترح في النهاية إسناد قضايا التحقيق الاستنادي إلى المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم أو غيرها من المنظمات القومية في الوطن العربي.

أما المقالة الثانية في هذا الملف فكانت للأستاذ الدكتور/ محمد فتحي عبد الهادي وكانت بعنوان الضبط الاستنادي للأسماء العربية[١٠]. والحقيقة أن كاتب المقال غنى عن التعريف في

مجال المعالجة الفنية لأوعية المعلومات، ولهذا فقد قدم لنا إحاطة شاملة بالموضوع تناول فيها الدراسات السابقة في الموضوع باللغة العربية والإنجليزية، وقدم أهمية الدراسة في شكل موجز بأنها تتناول موضوع الضبط الاستنادي بصورة شاملة مع إبراز الاتجاهات الحديثة، مع تقديم المقترحات الخاصة بإنشاء ملف استناد موحد للأسماء العربية قديمًا وحديثًا.

ومن هذا المنطلق قام أستاذنا في مقالته باستعراض لتعريف العمل الاستنادي والتسجيلة الاستنادية وملف الاستناد والضبط الاستنادي. كذلك تناول بالشرح وظائف الفهرس ودور ملف الاستناد فيها سواء وظيفة الإيجاد أو التجميع، ثم استعرض الآراء المتضاربة حول دور الضبط الاستنادي في النظام الآلي الجديد. واستعرض أيضًا أسباب الضبط الاستنادي وأنواع ملفات الاستناد وأشكالها سواء ملفات الاستناد للأسماء أو السلاسل أو الموضوعات والتي قد تكون في شكل بطاقي أو مطبوع أو ميكروفورمي أو مقروء آليًا، أو على قرص مدمج، ثم بيانات التسجيلة الاستنادية واستخدامها وبعض الاتجاهات الحديثة في الضبط الاستنادي واتجاه بعض المكتبات ومراكز المعلومات إلى الاعتماد على مصادر خارجية، والاتجاه الحديث لنظام الاستناد الدولي والذي تبناه الاتجاه الدولي لجمعيات المكتبات IFLA. ثم قام المؤلف بمناقشة وعرض موضوع الأسماء العربية والحاجة إلى الضبط الاستنادي، وبدأ هذه المناقشة بتكوين الاسم العربي واستعراض تكوينه عبر التاريخ، وعرض لمشكلات الاسم العربي ثم استعرض موجز للمحاولات العربية لمعالجة المشكلة، وهنا عرض لنا أستاذنا رأيه والذي تلخص في عدم الفصل بين الأسماء القديمة والحديثة واتباع القاعدة التي تدخل الاسم تحت عنصر الشهرة.

ثم عرض لمتطلبات إنشاء نظام عربي للضبط الاستنادي وبعض محاولات الضبط الاستنادي للأسماء العربية المتمثلة في «مداخل المؤلفين العرب» لمحمود الشنيطي وعبد المنعم فهمي و«مداخل المؤلفين والأعلام العرب» لناصر السويدان ومحسن العريني «والقائمة الموحدة لمداخل أسماء المؤلفين العرب»، وخلص إلى أهمية وجود مشروع ملف استناد موحد للأسماء العربية، وحدد أهدافه ووظائفه والقواعد التي يجب أن يتبعها والرعاية والإشراف عليه وحدود تغطيته وطرق جمع البيانات الاستنادية وصيانة الملف الاستنادي وطرق إتاحته للاستخدام.

وكانت هذه المقالة هي نواة لمقالات أخري للمؤلف عن نفس الموضوع. ففي عام ١٩٨٦ أعاد نشر نفس المقالة في مجلة المكتبات والمعلومات العربية[١١] مع بعض التغيرات البسيطة، وفي عام ١٩٨٧ أعاد إصدار نفس المقالة السابقة في كتاب دراسات في الضبط الببليوجرافي[١٢] ثم نشر في عام ١٩٩٣ فصلاً في كتاب المعالجة الفنية لأوعية المعلومات يحمل عنوان الضبط الاستنادي[١٣]. ولقد اختلف هذا الفصل عن المقالة السابقة في نقاط محدودة منها عدم ذكر الدراسات السابقة في الموضوع واختصار المعالجة الخاصة بقواعد صياغة الأسماء العربية. وأخيرًا قام بتخصيص فصل من كتاب المدخل إلى علم الفهرسة في طبعته الثالثة بعنوان الضبط الاستنادي[١٤] إلا أنه اختلف عن الفصل السابق من كتاب المعالجة الفنية في إعادة عرضه لمحاولات الضبط الاستنادي للأسماء العربية

حذفا وإضافة، كما أنه تحدث في هذه المقالة عن ملف الاستناد الموضوعي ولم يتطرق إلى مشروع ملف الاستناد الموحد للأسماء العربية.

وهذه المجموعة من المقالات وفصول الكتب حققت انتشاراً واسعًا مما ساعد على التعريف بالموضوع وأبعاد المشكلة.

وكما أن النشاط الواضح في مجال ما قد يكون دافعًا لإعداد الأطروحات عن هذا الموضوع فإن ندرة النشر واختفاء النشاط في مجال ما قد يكون دافعًا أيضًا لإعداد أطروحات علمية حول الموضوع فيما يعتبر نقطة تميز للباحثين.

ومن هذا المنطلق فلقد أعدت الباحثة شمس الأصيل محمد علي أطروحة ماجستير بعنوان «ملفات الاستناد للأسماء العربية[١٥] وتمت إجازتها في عام ١٩٨٧. ولقد هدفت الرسالة إلى توضيح الفرق بين ما تم في الدول الأجنبية والمتقدمة في موضوع الضبط الاستنادي وما تم في نفس المجال في الدول العربية ومحاولة سد هذه الفجوة. ولقد حاولت بناء أساس علمي لاختيار عنصر التسمية الذي يكون بداية الشكل الصالح كمدخل أو نقطة إتاحة في مجموعة كبيرة من الأسماء المصرية باعتبارها مجموعة متميزة من الأسماء افترضت الباحثة أن بها سمات معينة تجعلها صالحة لأن تطبق عليها مجموعة من القواعد المعيارية، والتأكد من صلاحيتها ثم مقارنتها بالقواعد الأنجلو أمريكية لمعرفة مدى التوافق بينها من خلال مجموعة أخرى من الأسماء العربية التي طبقت عليها القواعد الأنجلو أمريكية. كما هدفت الرسالة إلى وضع المتطلبات الأساسية لبناء ملف استناد للأسماء العربية تتولاه هيئة مركزية.

ومن هنا جاءت الرسالة على بابين دون المقدمة، اشتمل الباب الأول بعنوان استنادات الأسماء وأعمالها في ضوء التكنولوجيات الحديثة على ثلاثة فصول؛ حيث جاء الفصل الأول بعنوان القواعد، وكان الفصل الثاني بعنوان توحيد الشكل ومتطلباته، أما الثالث فكان دور التكنولوجيا الحديثة، أما الرابع وكان أول فصول الباب الثاني والمخصص للدول العربية فقد تناول قضية القواعد، وكان الفصل الخامس لتجربة عملية للتحقيق من صحة العرض الذي وضعته الباحثة وهو اشتمال معظم الأسماء العربية على عنصر متميز للبداية في الاسماء، وتناول الفصل السادس قضية الاستناد وملفاته وما تعانيه البلاد العربية نتيجة افتقاد مثل هذه الملفات مع استعراض لأهم الأعمال الاستنادية.

وبعد هذا العرض خلصت الباحثة إلى افتقاد الدول العربية لقواعد موحدة معيارية لصياغة الأسماء بالإضافة إلى عدم وجود قوائم استناد معيارية. ثم خلصت إلى إقتراح أن تتولى دار الكتب المصرية إعداد تسجيلات استنادية وتوزيعها عربيًا مقابل التكلفة كما افترضت أن تساهم المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في سرعة إنجاز هذا النمط من المشروعات الاستنادية بإعطاء دار الكتب فرصة إعادة إحياء مشروع القائمة الموحدة لمداخل أسماء المؤلفين العرب، كما أوصت بقيام قسم المكتبات بدور رائد في هذا المجال. إلا أن أهم ما خلصت إليه هو أن العنصر الأخير في الأسماء العربية التي لا تتضمن أي عنصر متميز والتي تمثل حوالي ١٠٪ من الأسماء العربية هو الملائم للبداية في مداخل أسماء الأشخاص.

وفي عام ١٩٨٨ أصدرت شمس الأصيل مقالة في مجلة عالم الكتاب[١٦] بدأت بتمهيد من التحرير تناول مشكلة الأسماء في الهيئات وازديادها في الكتب والمكتبات مما دعا لوضع قواعد لاختيار صيغة الاسم. والمقالة هي عرض لما توصلت إليه الباحثة في رسالتها للماجيستير في ١٩٨٧، وقد بدأت بعرض لعوامل الحاجة إلى الضبط الاستنادي في الفترة الأخيرة ومنها تضخم الإنتاج الفكري وعدم التزام المؤلفين بنمط واحد لتسجيل أسمائهم، ثم عرضت مشكلة أسماء الأشخاص وما يتم من أعمال للضبط الاستنادي في الخارج مع التركيز على مكتبة الكونجرس واستغلالها للإمكانات التكنولوجية المعاصرة ومشروع نظم الاستناد المترابط LASP وهو مشروع تجميع لملفات الاستناد لمجموعة من المكتبات في ملف واحد. كذلك استعرضت لبدء قضية الاستناد في الوطن العربي منذ مؤتمر ١٩٥٩ في بيروت وحددت المؤلفة جانبي مشكلة توحيد شكل المدخل بالنسبة للأسماء العربية في الوطن العربي وهما افتقاد القواعد الموحدة لمعالجة مداخل الأسماء العربية وافتقاد الملفات الاستنادية التي تقوم على تطبيق مجموعة مقبولة من القواعد. ومن هنا حاولت الكاتبة بناء أساس علمي لاختيار وتحديد عنصر التسمية الذي يكون يعد الشكل الصالح كمدخل في الأسماء العربية والمصرية بصفة خاصة لكي يكون قاعدة معيارية، ثم تطبيقها على مجموعة من الأسماء العربية ومقارنتها بتطبيق أحدث القواعد الأنجلو أمريكية على الأسماء نفسها لتحديد مقدار التوافق بين التطبيقين. ومن هنا اختارت مجموعة من الأسماء المصرية للتعرف على سماتها وقسمت عناصر الاسم إلى أنماط الصيغ والأشكال. وخلصت في نهاية دراستها إلى الاتفاق مع قواعد الفهرسة الأنجلو أمريكية في حوالي ٩٠٪ من الأسماء العربية، أما الأسماء العربية التي لا تتضمن أي عنصر متميز فيفضل أن يكون العنصر الأخير هو العنصر الملائم، إلا أنها وجدت مشكلة بين المكتبات العربية في عدم اتفاقها على المدخل، ومن هنا وجب إنشاء قواعد وملفات استناد وخلصت أيضًا إلى وجوب تبني هيئة مركزية عربية لهذا الإعداد وافترضت الباحثة أن دار الكتب المصرية هي الأنسب لذلك.

ولقد أعيد نشر نفس المقالة في ١٩٩٠ في كتاب همسات ونداءات في آفاق القراءة والكتب والمكتبات[١٧].

كما صدرت في عام ١٩٨٨ مقالة بعنوان خصوصيات الأسماء والصفات العربية وأثرها في خزن المعلومات واسترجاعها[١٨]، وقد واجهنا في محاولة الحصول على نسخة منها صعاب كثيرة ولم نستطع الاطلاع عليها.

وفي عام ١٩٩٠ أصدر مركز التوثيق والمعلومات بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية دليلاً من إعداد محمود أتيم[١٩] يختص بكيفية بناء ملف الاستناد لأسماء الأشخاص والهيئات والأسماء الجغرفية. ولقد جاء الدليل في أربعة أبواب تناول الأول منها وصف للملف الأستاذ (الملف الاستنادي) ومهامه في نظم المعلومات اليدوية والآلية، وصيانته في نظام معلومات تعاوني. وتناول الباب الثاني بناء ملف الأستاذ لأسماء الأشخاص وحدد منهجية اختيار

الأشكال المعتمدة للأسماء وتعريف القاعدة اللازمة لذلك وحقولها، في حين أتى الباب الثالث ليتحدث عن بناء الملف الأستاذ لأسماء الهيئات، وتناول الباب الرابع أسماء الأماكن الجغرافية ومنهجية بنائه. ولقد أوصى معد الدليل بضرورة تبني أسس موحدة تشكل قواعد بناء الملف وحدد لذلك قواعد الفهرسة الأنجلو أمريكية مع تعريبها وتعديلاتها، كما أوصى بضرورة وجود سجل بالقرارات التي يتحتم اتخاذها حول الصيغة التي سيستخدمها لاسم الشخص والذي بدونه لن يستطيع أي مركز معلومات ضبط صيغ الأسماء المستخدمة في فهارسه أو قواعده أو قوائمه.

ولقد استخدم المعد حقول مينيزيس لتوضيح بنية التسجيلة في الملف وهو النظام الذي اعتمده مركز التوثيق والمعلومات في الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

وقد اختتم الدليل بمجموعة من الملاحق عن قواعد الفقرة ورموز اللغات ورموز البلدان وجدول الشفرة العربية الموحدة (اسمو 449) ورموز الولايات لاستراليا وكندا وأمريكا، ثم ملحق عن قواعد الكتابة بحروف كبيرة وهو مبنى على الملحق (أ) في قواعد الفهرسة الأنجلو أمريكية الطبعة الثانية.

وفي أواخر عام ١٩٩٧ تمت إجازة رسالة ماجيستير للباحثة سحر حسنين ربيع بعنوان «الملف الاستنادي للأسماء بمكتبة الكونجرس»[٢٠] وهدفت الرسالة من خلال تحليلها وتقييمها للملف الاستنادي للأسماء بمكتبة الكونجرس إلى تقدير مدى الاعتماد على هذا الملف بوصفه أحد المصادر لبناء الرءوس الاستنادية سواء للمداخل المحلية أو غير المحلية، بالإضافة إلى الإسهام في بناء وتكوين الملف الاستنادي الوطني الفرعي لأسماء الهيئات والأسماء الجغرافية وعناوين السلاسل وأسماء المؤتمرات.

ومن هذا المنطلق فقد عرضت الرسالة من خلال فصولها الثلاثة إلى توضيح الضبط الاستنادي وأبرز تطبيقاته وتطور أشكال الإخراج للملف استناد مكتبة الكونجرس بدءاً من الشكل المطبوع إلى المصغر ثم الممغنط والإتاحة على الخط المباشر ووصولاً إلى أقراص الليزر وأخيراً على شبكة الإنترنت. كما قامت الدراسة بتوضيح أبرز تطبيقات الضبط الاستنادي على المستوى القومي في ظل استخدام الشبكات المحلية والواسعة، فضلاً عن عرض لبنية الملف موضحًا بالأمثلة وعرض لنتائج تجارب الاسترجاع التي تمت لمداخل عينة الدراسة المسحوبة من كل من دار الكتب القومية والمكتبة المركزية بجامعة القاهرة ومكتبة الجامعة الأمريكية بالقاهرة.

ومن هنا خرجت الباحثة بنتائج الدراسة والتي أوضحت إمكانية الاعتماد على الملف الاستنادي للأسماء الذي تصدره مكتبة الكونجرس لضبط مداخل أسماء الهيئات المحلية (العربية أو المصرية) بنسبة ٧١٪، وبنسبة ٧٥٪ لمداخل هيئات غير محلية، أما بالنسبة لأسماء المؤتمرات فإنه يمكن الاعتماد عليه بنسبة ٣١٪ لأسماء المؤتمرات المحلية، وبنسبة ٣٤٪ لمداخل مؤتمرات غير محلية. أما مداخل الأسماء الجغرافية فإنه يمكن الاعتماد على الملف بنسبة ٨٦٪ لضبط المداخل المحلية وبنسبة ٨٧٪ لضبط

المداخل غير المحلية، أما عناوين السلاسل فإنه يمكن الاعتماد عليها بنسبة ٥١٪ لتحقيق الضبط للمداخل المحلية، وبنسبة ٦١٪ لتحقيق الضبط للمداخل غير المحلية.

وبناء عليه فلقد ختمت الباحثة رسالتها بمجموعة من التوصيات تركزت حول ضرورة الاستفادة من ملف الاستناد القومي للأسماء كأحد المصادر الأساسية لتدعيم وتحقيق الضبط الاستنادي لمداخل أسماء الهيئات والمؤتمرات والأسماء الجغرافية والسلاسل بالملف الاستنادي الوطني الفرعي بمصر، وحتمية أن تتولى دار الكتب المصرية إعداد هذا الملف الاستنادي الوطني الفرعي، وأن يتم تصميم شبكة معلومات وطنية والاشتراك في الشبكات العالمية، وذلك لتحقيق إمكانية الاتصال بمراصد البيانات الببليوجرافية العالمية في ظل الاشتراك في برامج الفهرسة التعاونية.

الخلاصة

١ ـ تراوح الإنتاج الفكري العربي في مجال الضبط الاستنادي حول ١٨ عملاً وهي التي تمت تغطيتها في هذا المقال موزعة كالتالي: أطروحتان (للماجستير فقط)، ودليل واحد، وعشر مقالات، وثلاثة فصول نشرت في كتب، وبحثين قدما في مؤتمرات.

٢ ـ غلب الطابع الفردي على التأليف بالرغم من احتياج المجال لتضافر الجهود من أجل إعداد عمل عربي يمثل نقطة انطلاق نحو التطبيق العربي الموحد.

٣ ـ لم نصادف أي عمل مترجم بالرغم من كثرة الأعمال الأجنبية في هذا الموضوع.

٤ ـ اختلفت ترجمة Authority Control فأطلق عليها البعض الضبط الاستنادي وأطلق عليها البعض الآخر التحقيق الاستنادي كما اختلفت ترجمة Authority File فترجمها البعض إلى ملف الاستناد والبعض الآخر إلى الملف الأستاذ.

٥ ـ بالرغم من أهمية الموضوع وحيويته فقد كان إعداد الأطروحات الجامعية فيه قليلاً جداً يصل إلى الندرة إذ اقتصر تناوله في أطروحات الماجيستير على رسالتين تباعدت المدة الزمنية بينهما لتصل إلى عشر سنوات ولم يتم تناوله في أطروحات الدكتوراه، وتقف قلة الإنتاج الفكري العربي في هذا المجال وراء هذه الندرة.

٦ ـ ساهم الأستاذ الدكتور/ محمد فتحي عبد الهادي بخمسة أعمال من مجموع ١٨ عملا أي بنسبة تصل إلى ٢٨٪ تقريبًا.

٧ ـ بالرغم من انصراف الضبط الاستنادي إلى أنواع كثيرة منها أسماء الأشخاص وأسماء الهيئات والأسماء الجغرافية وعناوين السلاسل وأسماء المؤتمرات بالإضافة إلى الضبط الاستنادي الموضوعي، إلا أن معظم الإنتاج الفكري العربي في الضبط الاستنادي قد انصرف إلى الضبط الاستنادي لأسماء الأشخاص، ويبدو أن ذلك يعود إلى ما يتمتع به الاسم العربي من مشاكل كثيرة عن بقية الأسماء، بالإضافة إلى احتلاله مكانة متقدمة في الاستخدام كمدخل رئيسي.

٨ ـ اتفقت جل الدراسات على حتمية تولي دار الكتب المصرية لمشروع إنشاء ملف ضبط استنادي وصيانته دوريًا.

المراجع والحواشي

١ ـ محمد فتحي عبد الهادي. الضبط الاستنادي للأسماء العربية ـ المجلة العربية للمعلومات ـ مج٦، ع٢ (١٩٨٥) ـ ص٢٥.

٢ ـ نفس المرجع السابق ونفس الصفحة.

٣ ـ محمد أمين البنهاوي. فهرس تحقيق الأسماء العربية ـ ٥ ورقات مقدمة إلى المؤتمر الأول للإعداد الببليوجرافي للكتاب العربي ـ الرياض، ١٩٧٣.

٤ ـ المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، إدارة التوثيق والمعلومات. تقرير عن الخطوات التي تمت في إعداد القائمة الموحدة لمداخل أسماء المؤلفين العرب باستخدام الحاسب الإلكتروني ـ ١٤ ورقة مقدمة إلى المؤتمر الثاني للإعداد الببليوجرافي للكتاب العربي ـ بغداد ١٩٧٧.

٥ ـ علي السليمان الصوينع. الاستناد في نظم المعلومات ـ مكتبة الإدارة، مج٩، ع١ (نوفمبر ١٩٨١) ـ ص٧ ـ ٢٥.

٦ ـ فوزي خليل الخطيب. مداخل أسماء الأشخاص في فهارس المكتبات العربية ـ مجلة المكتبات والمعلومات العربية ـ س٢، ع٤ (أكتوبر ١٩٨٢) ـ ص٦٦ـ٧٩.

٧ ـ شعبان عبد العزيز خليفة. المداخل ومشكلاتها في فهرسة الكتاب العربي ـ مجلة المكتبات والمعلومات العربية ـ س٥، ع٢ (أبريل ١٩٨٥) ـ ص٥ ـ ١٦.

٨ ـ محمود أحمد أتيم. مداخل الأسماء العربية في قواعد الفهرسة العربية والعالمية ـ المجلة العربية للمعلومات ـ مج٦، ع٢ (١٩٨٥) ـ ص٧ ـ ٢٤.

٩ ـ عبد العزيز عبيد. التحقيق الاستنادي؛ أسسه ومنزلته من النظم المحسبة ـ المجلة العربية للمعلومات ـ مج٦، ع٢ (١٩٨٥) ـ ص٤٦ ـ ٥٦.

١٠ ـ محمد فتحي عبد الهادي. الضبط الاستنادي للأسماء العربية ـ المجلة العربية للمعلومات ـ مج٦، ع٢ (١٩٨٥) ـ ص٢٥ ـ ٤٥.

١١ ـ محمد فتحي عبد الهادي. الضبط الاستنادي للأسماء العربية ـ مجلة المكتبات والمعلومات العربية ـ س٦، ع١ (يناير ١٩٨٦) ـ ص٢١ ـ ٤٦.

١٢ ـ محمد فتحي عبد الهادي. الضبط الاستنادي للأسماء العربية ـ في كتابه: دراسات في الضبط الببليوجرافي ـ القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، ١٩٨٧ ـ ص١٧٩ ـ ٢٠٧.

١٣ ـ محمد فتحي عبد الهادي. الضبط الاستنادي. في كتابه: المعالجة الفنية لأوعية المعلومات ـ القاهرة: مكتبة غريب، ١٩٩٣ ـ ص١٠٩ ـ ١٢٦.

١٤ ـ محمد فتحي عبد الهادي. الضبط الاستنادي. في: كتابه: المدخل إلى علم الفهرسة ـ ط٣ مزيدة ومراجعة ومعدلة ـ القاهرة: دار غريب، ١٩٩٧ ـ ص٣٧١ ـ ٣٨٧.

١٥ ـ شمس الأصيل محمد علي. ملفات الاستناد للأسماء العربية؛ إنشاؤها وتجديدها وتوزيعها مع استخدام التكنولوجيا الحديثة ـ القاهرة، ١٩٨٧ (أطروحة ماجيستير ـ جامعة القاهرة. كلية الآداب، قسم المكتبات).

١٦ ـ مداخل الأسماء العربية بين القواعد وملفات الاستناد والتكنولوجيا الحديثة. عالم المكتبات. ع٢٠ (أكتوبر/ نوفمبر/ ديسمبر ١٩٨٨) ـ ص٢٠ ـ ٢٦.

١٧ ـ شمس الأصيل محمد علي. مداخل الأسماء العربية بين القواعد وملفات الأستناد والتكنولوجيا الحديثة. في كتاب: همسات ونداءات في آفاق القراءة والكتب والمكتبات/ سعد الهجرسي ـ القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠ ـ ص٤٥١ ـ ٤٦٣.

١٨ ـ نزار محمد قاسم. خصوصيات الأسماء والفهارس العربية وأثرها في خزن المعلومات واسترجاعها ـ مجلة آداب المستنصرية ـ ع١٦ (١٩٨٨) ـ ص٧٠٥ ـ ٧٣٦.

١٩ ـ محمود أتيم. الدليل العملي لبناء الملف الأستاذ ـ تونس: جامعة الدول العربية، مركز التوثيق والمعلومات، ١٩٩٠.

٢٠ ـ سحر حسنين ربيع. الملف الاستنادي للأسماء بمكتبة الكونجرس؛ دراسة تحليلية وتقويمية ـ القاهرة، ١٩٩٧ (أطروحة ماجيستير. جامعة القاهرة. كلية الآداب. قسم المكتبات).